

البناء

لبنان احتل المركز الثامن من أصل 10 دول في المنطقة

تقرير «ميريل لينش»: المردود على ديونه الخارجية يرتفع إلى 8.94 في المئة في تشرين الأول



المردود الإضافي على دين لبنان الخارجي بلغ 4.51 في المئة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2014

تغلب أداء المؤشر اللبناني على بورصة تونس فقط، والتي سجلت تقدماً بسيطاً بنسبة 0.19 في المئة. أما الأسواق المالية الأكثر تحسناً فهي أسواق مسقط، دبي، وقطر، حيث تحسنت الأسواق بنسبة 11.77 في المئة، و10.14 في المئة، و9.87 في المئة، على التوالي. وتراجع أداء الأسواق العربية مع استمرار تراجع أسعار النفط، وتراجع أداء بورصة مصر في شكل خاص وتراجعت 8.67 في المئة. كما تراجعت أسواق قطر ودبي بنسبة 5.28 في المئة و4.68 في المئة، على التوالي.

بالعودة إلى بورصة بيروت، وفي القطاع المصرفي المساهم بـ95.24 في المئة من مجمل القيمة المتداولة، تقدمت أسهم بنك لبنان والمهجر المدرجة و«شهادة إيداع»، بنسبة 1.66 في المئة و0.57 في المئة، إلى 9.80 دولار و8.80 دولار، على التوالي. وتحسنت قيمة أسهم بنك عودة المدرجة و«شهادة إيداع» في قطاع البنوك بنسبة 0.83 في المئة، إلى 6.79 دولار و6.10 دولار، على التوالي. كما ارتفعت قيمة أسهم بيبيلوس وبنك بيروت المدرجة بنسبة 3.75 في المئة و0.05 في المئة، إلى 1.66 دولار و18.40، على التوالي.

وتقدم مؤشر بنك لبنان والمهجر للأسهم التفضيلية بنسبة 0.11 في المئة ليصل إلى 105.93 نقطة. ويعود ذلك إلى تقدم قيمة كل من أسهم بنك بيروت التفضيلية فئة «E» و«H» بنسبة 0.96 في المئة إلى السعر نفسه، وهو 26.25 دولار. وفي القطاع العقاري، ارتفعت قيمة أسهم سوليدير «أ» و«ب» بنسبة 3.61 في المئة و2.18 في المئة لتتقل عند 11.47 دولار و11.23 دولار، على التوالي. وفي القطاع الصناعي، تراجعت أسهم هولسيم بنسبة 5.92 في المئة إلى 15.25 دولار.

وتوقع التقرير تواصل الحركة الشرائية في البورصة اللبنانية إثر ازدياد ثقة المستثمرين مع احتمال إصدار النتائج المالية للمصارف اللبنانية للربح الرابع من عام 2014.

وبلغ تداول أسهم «بنك عودة» المدرجة خارج إطار العرض والطلب في 23 كانون الثاني 24.25 مليون دولار. وسجلت الرسملة السوقية تقدماً أسبوعياً بقيمة 69.97 مليون دولار إلى 9.87 مليار دولار.

على الصعيد العالمي، لم يتمكن المؤشر اللبناني التغلب على أداء المؤشرات العالمية، فسجل مؤشر «ستاندرد أند بورز» 40 AFE تحسناً بنسبة 3.43 في المئة إلى 61.78 نقطة. وتقدم مؤشر «ستاندرد أند بورز» للأسواق العربية ومؤشر «مورغن ستانلي» للأسواق الناشئة بنسبة 3.20 في المئة و2.26 في المئة، إلى 133.11 نقطة و956.28 نقطة، على التوالي. وفي العالم العربي، تقدمت جميع الأسواق، حيث

بورصة بيروت

أصدر «بنك لبنان والمهجر للأعمال» (بلوم إنفست) تقريره المالي الأسبوعي، ولاحظ فيه تراجعاً في نشاط بورصة بيروت خلال الأسبوعين الماضيين. وارتفع مؤشر «بنك لبنان والمهجر للأسهم اللبنانية» (BSI) بنسبة 1.72 في المئة عن مستوى المؤشر خلال الأسبوع الماضي في 19 كانون الثاني ليصل إلى 1180.60 نقطة. كما ارتفع حجم التداول اليومي من 150864 سهماً إلى 861173 سهماً مع تقدم معدل قيمة الأسهم المتداولة من 1208097 دولاراً إلى 5022239 دولاراً هذا الأسبوع.

مجموع الودائع يشهد تقدماً بقيمة 578.36 مليار ليرة والطلب على الدولار الأميركي في لبنان ينخفض

في المئة حتى 148.03 نقطة مسجلاً تحسناً بنسبة 0.48 في المئة منذ بداية العام الحالي.

تحسين الطلب على اليوروبوند

تقدم الطلب على اليوروبوند اللبناني خلال الأسبوعين الماضيين مع ارتفاع مؤشر بنك لبنان والمهجر للسندات المالية (BBI) بنسبة 0.17 في المئة إلى 107.53 نقطة.

وقد شهد المؤشر تقدم بنسبة 1.78 في المئة منذ بداية العام. وانخفض عائد سندات اليوروبوند استحقاق الـ5 سنوات والـ10 سنوات نقطة أساس 2 نقطتين أساس إلى 5.38 في المئة و6.28 في المئة، على التوالي.

وشهدت الأسواق الناشئة تحسناً بسبب الانخفاض العالمي للنمو الاقتصادي وبسبب توقعات أن الصين ستستمر بسياسة التحفيز، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على سندات في الأسواق الناشئة. وتقدم مؤشر «جي بي مورغان» للسندات المالية بنسبة 1.24 في المئة إلى 662.57 نقطة.

في الولايات المتحدة، ارتفع الطلب على السندات الأميركية بسبب الانخفاض العالمي للنمو الاقتصادي وانخفاض التضخم.

انخفض عائد سندات الخزينة استحقاق الخمس سنوات والعشر سنوات بـ3 نقاط أساس و5 نقاط أساس، إلى 1.65 في المئة و2.17 في المئة، على التوالي. ونتيجة لذلك، انخفض الفارق بين كل من السندات اللبنانية والسندات الأميركية استحقاق 5 سنوات و10 سنوات بنقطتين أساس و3 نقاط أساس، إلى 373 نقطة أساس و411 نقطة أساس، على التوالي.

بنسبة 1.77 في المئة في مقابل الدولار، ليقل على 1.2058 نهاية هذا الأسبوع. وكان سعر الذهب شهد تراجعاً بسبب توقعات أن البنك الفيدرالي الأميركي سيرفع أسعار الفائدة، ما دفع سعره هبوطاً من 1197.65 دولار للأونصة يوم الخميس منذ أسبوعين إلى 1181.60 هذا الأسبوع.

كما تحسنت قيمة الليرة اللبنانية في مقابل اليورو من 1850.46 الأسبوعين الماضيين إلى 1817.74. إضافة إلى ذلك، تقدم سعر الصرف الفعلي بنسبة 0.97

كذلك سجل احتياطي العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان المركزي (باستثناء الذهب) 38.73 مليار دولار في شهر تشرين الثاني، في مقابل 38.87 مليار دولار في شهر تشرين الأول.

وانخفضت نسبة دولة ودائع القطاع الخاص في المصارف اللبنانية من 66.13 في المئة في كانون الأول 2013، إلى 65.72 في المئة في تشرين الأول 2014. وتراجع اليورو في مقابل الدولار بعد إشارات أن البنك المركزي الأوروبي سيبدأ بسياسة طباعة النقود. وانخفض اليورو

في المئة 6.50 في المئة على التوالي. ووافقت الاكتتابات الجديدة تلك المستحقة بـ190.39 مليار ليرة (126.29 مليون دولار).

الطلب على الدولار

تراجع الطلب على الدولار خلال الأسبوعين السابقين كما يتضح من سعر صرف الدولار الأميركي بين المصارف الذي انخفض من 1510-1514 مع وسطي 1512، إلى 1509-1513 مع وسطي 1511.

ارتفعت الكتلة النقدية (م3) بقدر 332 مليار ليرة (220.29 مليون دولار) خلال الأسبوعين الماضيين في 18 كانون الأول 2014، لتصل إلى 175.926 مليار ليرة (116.70 مليار دولار)، متقدمة بنسبة 6.50 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها السنة الماضية، وبنسبة 4.99 في المئة منذ بداية السنة.

وانخفضت الكتلة النقدية «M1» خلال هذين الأسبوعين بقدر 246 مليار ليرة (163.37 مليون دولار) بسبب تراجع النقد في التداول بقدر 248 مليار ليرة (164.51 مليون دولار) والودائع تحت الطلب بقدر 10 مليار ليرة (1.33 مليون دولار)، على التوالي.

أما بالنسبة إلى مجموع الودائع (باستثناء الودائع تحت الطلب)، فقد شهد تقدماً وقدره 578.36 مليار ليرة (383.66 مليون دولار) إذ ارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية والودائع بالليرة بقيمة 183 مليون دولار وبقدر 302 مليار ليرة، على التوالي. وارتفعت دولة الكتلة النقدية من نسبة 58.70 في المئة إلى نسبة 58.74 في المئة، واستقرت فائدة الائتراك على 2.75 في المئة في نهاية تشرين الأول، بحسب مصرف لبنان.

وخلال مزاد سندات الخزينة الواقع في 25 كانون الأول 2014، أصدرت وزارة المالية سندات من السنة، الستين، والثلاث سنوات.

بلغت الاكتتابات 531.97 مليار ليرة (352.88 مليون دولار) من المزاد، حيث سيطرت فئة الثلاث سنوات على 86.39 في المئة من مجموع الاكتتابات، مقابل 9.47 في المئة، و4.14 في المئة لكل من السنة والستين، على التوالي.

وبلغ المردود على فئة من السنة 5.08 في المئة، فيما بلغت قسيمة الفائدة على الستين والثلاث سنوات 5.84



انخفضت نسبة دولة الودائع إلى 65.72 في المئة في تشرين الأول 2014

صادرات النفط العراقية تبلغ مستويات قياسية منذ ثلاثة عقود

بلغت صادرات النفط العراقية خلال كانون الأول 2014، مستويات يومية غير مسبوقه منذ ثلاثة عقود، بحسب ما أفاد السبت المتحدث باسم وزارة النفط، الذي دعا منظمة أوبك «للتحرك» لمواجهة انخفاض الأسعار. وقال المتحدث عاصم جهاد لوكالة «فرانس برس»: «بحسب الإحصائيات الأولية لصادرات النفطية لشهر كانون الأول 2014، وصل المعدل التصديري اليومي إلى 2.94 مليون برميل، وهو أعلى معدل تصديري يتحقق منذ عام 1980».

وبلغ مجموع الصادرات في الشهر نفسه 91.14 مليون برميل، بزيادة قدرها نحو 16 مليون برميل عن كمية الصادرات في تشرين الثاني، بحسب الإحصاءات الشهرية التي تعدها الوزارة.

وعلى رغم ارتفاع الكمية المصدرة، إلا أن عائدات النفط بلغت في كانون الأول خمسة مليارات و247 مليون دولار، بزيادة قدرها 90 الف دولار فقط عن الشهر السابق، بسبب تراجع أسعار برميل النفط عالمياً. وبحسب جهاد، بلغ معدل سعر البرميل في كانون الأول 57 دولاراً فقط، في مقابل 69.5 دولار في تشرين الثاني، علماً أن معدل الأسعار في الأشهر الأولى من عام 2014 فاق 100 دولار للبرميل.

ويعد معدل السعر الشهري لكانون الأول، أدنى من ذلك الذي حدثته الحكومة في مشروع قانون موازنة 2015، والبالغ 60 دولاراً.

ورأى جهاد أنه على منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، أن تتحرك لمعالجة هذا الموضوع، وأشار إلى استمرار تراجع الأسعار. وأضاف في ما قال إنها تعليقات تعكس رأياً شخصياً ولا تترجم الوزارة، «والأسعار تنخفض الآن إلى معدلات غير طبيعية، وعلى المنظمة أن تتحرك بدلاً من المقترح على الأسعار تتداعى



وصل المعدل التصديري اليومي إلى 2.94 مليون برميل، وهو الأعلى منذ العام 1980

إلى مستويات غير منطقية». ورفضت المنظمة في اجتماعها الأخير الذي عقده في فيينا في 27 تشرين الثاني، الإبقاء على سقف انتاجها من 30 مليون برميل في مستويات دون تغيير، على رغم تراجع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقه منذ خمسة أعوام. ويشكل هذا الانخفاض الحاد في الأسعار مشكلة للعراق الذي يعتمد في شكل رئيسي على صادراته النفطية لتأمين الواردات. وسبق

القيم المضافة... في الاقتصاد السوري

■. د. لمياء عاصي

ترتكز مسيرة النهوض الاقتصادي وتقدم الأمم، على النمو الاقتصادي التراكمي لسنوات طويلة، لتتحقق الدولة خلالها الرفاه الاقتصادي للمواطنين، وخلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعبر عن مجموع القيم المضافة على السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد دولة ما، ومن المعروف، أن ارتفاع متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يعبر في شكل كبير عن مستوى المعيشة ومتوسط الثروة، ويعكس القدرة الشرائية للأفراد، بشرط أن يكون المؤشر الجيني، الذي يقيس نسبة التفاوت وعدم المساواة في توزيع الثروة ضمن حدود مقبولة.

لإحداث النمو الاقتصادي، لا بد من خلق زيادات مضطردة في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يطرح أسئلة مهمة، عن كيفية زيادة قيم السلع والخدمات المنتجة؟ وهل الزيادة يجب أن تكون زيادة في كميات هذه السلع والخدمات، ورفع مستوى كفاءة إنتاجها، وجعلها منافسة في الأسواق؟ وهل ممكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي من طريق رفع قيم السلع المنتجة، بزيادة القيم المضافة فيها؟

تعتبر القيم المضافة العالية هي السمة الأساسية للاقتصاديات المتقدمة اليوم، وتعرف بأنها التحسين الذي يجري على السلعة، فترفع مزاياها الوظيفية أو الجمالية أو مرونة وسهولة استخدامها من قبل المستهلكين، ما يؤدي إلى زيادة قيمتها وقدرتها التنافسية، ليكون لها مكان في الأسواق المحلية والخارجية، خصوصاً في ظل الانفتاح الذي تشهده التجارة الخارجية العالمية اليوم، حيث تنضم منظمة التجارة العالمية WTO حوالى 160 دولة، و25 دولة بحكم مراقب، مما يجعل المنافسة أكثر ضراوة بين السلع المتشابهة، سواء لناحية السعر الأرخص أو الجودة الأعلى، كما يلعب الابتكار والإبداع، والمكّن التكنولوجي في السلع دوراً مهماً في كسب حصة أكبر من السوق، كما في أجهزة الاتصالات المحمولة مثلاً، أو ألعاب الأطفال... والأجهزة الإلكترونية، والأزياء، والسيارات وغيرها....

تساهم القيم المضافة على السلع إيجابياً في لعبة المنافسة، وفرض السعر المناسب في الأسواق، لذلك يجب أن تعتبر عاملاً حاسماً، في تشجيع المنتجين والمصدرين على تحقيق حضور أفضل في الأسواق الخارجية، وهذا يرتبط إلى حد كبير بثلاث نقاط أساسية:

الاولى: مستوى قدرات وخبرات القوة البشرية العاملة إضافة إلى تأهيلهم وتدريبهم المستمر.

الثانية: وجود بنية مؤسسية داعمة لعملية الابتكار والإبداع، لأنها عملية تراكمية تحتاج إلى مؤسسات لاستغلال الأفكار التي يقدمها الباحثون، وتحولها إلى تطبيقات عملية.

الثالثة: ربط البحث العلمي والجامعات بقطاعات الإنتاج الحقيقي (الصناعة والزراعة)، في شكل يضمن أن البحوث التي يتم إجراؤها، ستكون في خدمة تطوير السلع المنتجة أو إنتاج

سلع أخرى جديدة أو تطوير عمليات الإنتاج. الرابعة: هي التشريعات التحفيزية للمصادر ذات القيم المضافة العالية للسلع، وغير تشجيع لتصدير المواد الأولية والسلع النصف مصنعة في محاولة لتشجيع المصنعين لرفع القيم المضافة على السلع قبل تصديرها.

عالمياً، فإن الكثير من الدول التي يتمتع الفرد فيها بمستوى دخل عالٍ، إنما تحصل على معظم عائداتها وإيراداتها من القيم المضافة التي تحققها على سلع تستوردها، وتضيف عليها المعرفة وجهود القوة البشرية فيها وتعيد تصديرها بقيم أعلى، وفي هذا السياق تعتبر مصافي البترول في سنغافورة خير مثال على القيم المضافة على المنتج، حيث يأتي النفط الخام إلى سنغافورة لتتم تصفيته واستخراج مشتقات منه، وفي عام 2008، كانت تتم تصفية 1.3 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل 1.42 في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي، على رغم أنها لا تنتج ولا

برميل منها، وتعتمد فقط على خلق القيمة المضافة على الكميات المستوردة من النفط الخام من خلال تصفيته وتعبئته وإعادة تصديرها، وتساهم هذه العملية لوحدها بما نسبته 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة، وتعتبر أحد المراكز الثلاثة الأهم في العالم لتصدير النفط المكرر وتوسيقه، نتيجة لوجود المصافي لديها أولاً، ووجود المؤسسات المالية من مصارف وشركات تأمين لتقوم بالتحويلات المالية اللازمة لإتمام عمليات الترشح، إضافة إلى شركات التخزين والنقل البحري.

يظهر هيكل الصادرات السورية، نسبة كبيرة للمواد الأولية أو النصف مصنعة، وهي ذات قيم مضافة منخفضة، مقارنة بالمستوربات التي تتكون في معظمها من السلع المصنعة وذات المكّن التكنولوجي العالي، وهذا يسبب تفاقم عجز الميزان التجاري السوري، وكشال على القيم المضافة في الاقتصاد السوري، يمكن ذكر ثلاثة قطاعات إنتاجية أساسية:

أولها: الصناعات النسيجية السورية، ومن المعروف أن لسورية ميزة نسبية تاريخياً، حيث أن الصناعيين السوريين هم من نقلوا هذه الصناعة إلى الكثير من الدول العربية، أما اليوم، فإن الألبسة المصنعة في سورية وعلى رغم بعض الاستثناءات فإنها في معظمها تفتقد إلى عنصر التصميم والابتكار من جهة، ومن جهة أخرى تفتقد إلى دقة التصنيع وعمليات الإنهاء والتعليق أو التغليف، لم يظهر المنتجون اهتماماً بالتصاميم سواء للأزياء أو للأقمشة، ولا توجد كليات جامعية لتصميم الأزياء تستوعب العدد الكافي من الشباب، ولم يحصل تشبيك وربط مع دور أزياء شهيرة خارج سورية، لتنفيذ الملابس حسب اتجاهات الموضة العالمية، فبقيت قيم الملابس رخيصة، والملابس المنتجة من قبل مؤسسات القطاع العام عصية على التسويق في الأسواق المحلية أو الخارجية، بل بقيت على شكل مخازين متراكمة، وهذا سبب الكثير من الخسائر.

ثانيها: زيت الزيتون السوري، حيث تحتل سورية المرتبة الخامسة عالمياً بإنتاج الزيتون، وتجري لها عمليات عصر وتنقية أولية ثم يصدر بكميات وعبوات كبيرة (دوكمة) إلى إيطاليا، لتحصل له عمليات (تنقية) إضافية، وتعبئة بعبوات متنوّعة وذات تصاميم جميلة ويُعاد تصديره بأسعار عالية، حيث يتمكن الإيطاليون من تحقيق أرباح جراء القيمة المضافة على زيت الزيتون السوري، تفوق القيمة الأصلية للمنتج.

ثالثها: القطن السوري، والذي يصدر قسم منه كقطن خام من دون أي قيمة مضافة، أما القسم الآخر فتزود به المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، بعد أن تجري عليه عمليات الحلج والغزل، ليتجه ككباس لتعبئة اللحين والمواد الغذائية الأخرى، ويتحول بعد ذلك إلى مساحل للأرضيات، هذه الطريقة في التعامل مع منتجات مثل القطن وزيت الزيتون والمنتجات النسيجية وغيرها، تجعلها موارد ضائعة في الاقتصاد السوري.

أخيراً... لا بد من القول، إنه على رغم الحرب القذرة... والأزمة التي تعيشها سورية لعام الرابع على التوالي، والتي أثرت في شكل سلبي على سلاسل الإنتاج الصناعي والزراعي، لا تزال هناك فرص وإمكانات لإخال قيم مضافة على الكثير من المنتجات والخدمات، واستخدام ذلك، لزيادة فرص التعافي الاقتصادي، إذ إنه من المعروف أن النمو الاقتصادي يعتمد على ثلاث دعائم رئيسية، هي مجموع القيم المضافة على السلع المنتجة، معدلات الإنتاجية، المؤشرات المتعلقة بكفاءة بيئة العمل في شكل عام، ومستوى التنافسية للمنتجات السورية، وحتى عن القول أن رفع هذه المؤشرات سيكون له انعكاس إيجابي على عموم الناس، كفرض عمل ومستوى معيشة أفضل.